

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٠١ (٢٠١٦)، الذي جدد به المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة) حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وطلب إليّ تقديم تقرير إلى المجلس بحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وبعد ذلك كل أربعة أشهر. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن تنفيذ ولاية البعثة منذ صدور تقريره السابق (S/2016/824) في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - الحالة السياسية

٢ - شهدت البيئة السياسية تصاعداً في حدة التوترات واندلاع أعمال عنف، حيث يقدر عدد المدنيين الذين قتلوا بسبب الاشتباكات بين الجماعات المسلحة بـ ٢٨٧ مدنياً، كما شهدت تجدداً في حوادث الإجرام يُعزى جزئياً إلى بدء موسم الجفاف والترحال الموسمي. وتفاقمت حدة التوترات بسبب عدم إحراز تقدم ملموس في معالجة الأسباب الجذرية للتراع وموقف قادة الجماعات المسلحة الساعين إلى تعزيز مواقفهم التفاوضية في ضوء المحادثات المستمرة بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن ومبادرات الوساطة الموازية التي تضطلع بها الجهات الفاعلة الإقليمية. وأدى تجدد العنف إلى تقويض الجهود التي تبذلها الحكومة لإعادة بسط سلطة الدولة، في الوقت الذي وُلد فيه نجاح مؤتمر بروكسل المعقود بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ توقعات شعبية بأن التعهدات السخية ستساعد على تلبية الاحتياجات الملحة في البلد. وشكل الاتفاق



المبرم بين الحكومة ومعظم الجماعات المسلحة بشأن استراتيجية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إلى جانب اعتماد سياسة أمنية وطنية وخطة لتطوير قوات للأمن الداخلي، خطوتين مهمتين تم القبول بهما من جانب معظم الجهات المعنية في أفريقيا الوسطى، وإن لم يكن من جانب جميع الجماعات المسلحة.

٣ - وواصل الرئيس فوستين - أرشانج تواديرا بذل جهود التواصل مع جميع الجهات الفاعلة وشجعها على السعي إلى تحقيق السلام والمصالحة عن طريق الحوار. وقام في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر بعقد أول اجتماع للجنة الاستشارية لمتابعة أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وحضره ١١ من الجماعات المسلحة الـ ١٤ الرئيسية. وقاطعت العملية الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، وجماعة "أنتي بالاكا" التابعة لماكسيم موكوم، وجماعة العودة والمطالبة وإعادة التأهيل، رغم أن هذه الأخيرة ما لبثت أن انضمت لاحقا إلى اللجنة. وعقب اندلاع أعمال العنف في كاغا باندورو بين ائتلاف سيليكاس السابق وجماعات "أنتي بالاكا" في ١٢ في تشرين الأول/أكتوبر، سافر الرئيس مع ممثلي الخاص إلى المنطقة واجتمع مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك ممثلون عن المجموعات المسلحة. وشدد الرئيس، في خطابه الذي تضمن رسالة سلام، على أن المسؤولين عن ارتكاب أعمال العنف سيخضعون للمساءلة.

٤ - واستمرت الجهود الرامية إلى إعادة توحيد ائتلاف سيليكاس السابق. وعقدت الحركة جمعية عامة في ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر في بريا، بمشاركة من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، والتجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأفراد منشقين عن الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الجمعية، وافق التجمع الوطني على الانضواء تحت قيادة موحدة برئاسة النائب الأول لرئيس الجبهة الشعبية نور الدين آدم. وقاطع المناسبة كل من الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الإعلان الختامي الصادر عن الجمعية، دعا المشاركون إلى إجراء حوار مع الحكومة وأعرب فيه عن اعتزام الجماعة ممارسة سلطتها في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وبعد ذلك عقدت منظمة التعاون الإسلامي اجتماعا في سيدو، تشاد، في ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، ناقشت خلالها مع ممثلي الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، والتجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى النهج الممكنة للتفاوض مع الحكومة. ولم يقبل الاتحاد الوطنيين الكونغوليين الدعوة التي وُجّهت إليه لحضور الاجتماع. وأدى رفض الاتحاد الانضمام إلى صفوف ائتلاف الجبهة

الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى وتوسعه في الشرق إلى اندلاع اشتباكات بين الجماعتين في مقاطعتي أوكا وهوت - كوتو.

٥ - ولعن كانت الحالة السياسية في بانغي هادئة عموماً، فإنها قد تأثرت بالمظاهرات العنيفة التي حصلت في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر. وفي وقت لاحق، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع الرئيس مع ممثلي المجتمع المدني والأحزاب السياسية والقطاع الخاص والبرنامج الديني. وخلال الاجتماع، الذي تم بثه مباشرة على وسائل الإعلام المحلية، دعا الرئيس إلى إجراء حوار سياسي ودعا مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الاعتراف بعدم قدرة الجيش وقوات الأمن على الاضطلاع بكامل مسؤولياتهما، مؤكداً على الحاجة إلى إجراء إصلاح شامل لقطاع الأمن. وفي الوقت نفسه، في ٢٤ في تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر حزب "كونا كونا" السياسي بياناً للرئيس السابق فرانسوا بوزيزي، أعلن فيه اعتزامه العودة إلى البلد لمواصلة الحوار الشامل والمصالحة.

٦ - وقام شاغل منصب نائب الأمين العام في ذلك الوقت بزيارة للبلد من ١ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر لزيادة الوعي الدولي قبل انعقاد مؤتمر بروكسل. وقام هو والرئيس بمخاطبة اللجنة الاستشارية لمتابعة أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، مؤكداً أن هذا الحفل يمثل المنبر الوطني الأوضح للحوار السياسي ومعالجة تطلعات الجماعات المسلحة. وقد مهد ذلك السبيل أمام اعتماد اللجنة للاستراتيجية الوطنية لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وإقرارها في اليوم التالي في الاجتماع الأول للجنة الاستراتيجية لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن برئاسة الرئيس. وأقرت اللجنة الاستراتيجية أيضاً السياسة الأمنية الوطنية والخطة الخمسية لبناء قدرات أفراد قدرات الشرطة والدرك وتطويرهم مهنيًا.

٧ - ومثل مؤتمر بروكسل دليلاً على التزام المجتمع الدولي بتزويد البلد بمبلغ يزيد على ٢,٢ بليون دولار تم التعهد به لدعم الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. وشكلت هذه التعهدات نسبة ٧٠ تقريباً في المائة من التمويل اللازم للسنوات الخمس التي تغطيها الخطة. كما شهد المؤتمر توقيع الرئيس و شاغل منصب نائب الأمين العام في ذلك الوقت إطار المساءلة المتبادلة الذي سيكون بمثابة آلية لمواصلة التفاعل السياسي الرفيع المستوى بين البلد والمجتمع الدولي.

٨ - وعقدت الجمعية الوطنية دورتها العادية من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، حيث عقدت جلسات استماع مع الوزراء الرئيسيين بشأن استراتيجية الحكومة في مجال الأمن وجهودها لمكافحة الإفلات من العقاب. وفي ٩ في تشرين

الثاني/نوفمبر، اعتمدت الجمعية قانونا بشأن المساواة بين الجنسين يهدف إلى الوصول بحصة للمرأة في هياكل صنع القرار إلى نسبة ٣٥ في المائة. وفي ٢٨ و ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٧ البالغة ٢٣٧ بليوناً من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٢٨٠ ٥١٨ ٣٨٤ دولاراً)، وأنشأت نظامها الداخلي وسنت تشريعات لإنشاء المحكمة الدستورية ومحكمة العدل العليا. وعقدت الجمعية دورة استثنائية في الفترة من ٣ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير اعتمدت خلالها تشريعات بشأن تشكيل المؤسسات المتبقية المنصوص عليها في الدستور، بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس الوطني للوساطة، والمجلس الأعلى للاتصالات، واللجنة العليا المعنية بالحكم الرشيد. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، اكتمل تشكيل الجمعية مع إجراء الانتخابات لملء المقعد الذي كان شاغراً في الجمعية في الدائرة الانتخابية بيمبو ١، إحدى ضواحي مدينة بانغي.

٩ - واستمر الرئيس في التواصل مع نظرائه في المنطقة، وأجرى زيارات إلى أنغولا وبوركينا فاسو وكوت ديفوار والسودان وتشاد وغابون، حيث التمس الدعم للجهود التي تبذلها حكومة بلده. وحضر أيضاً اجتماعات مع مجلس محافظي مصرف التنمية الأفريقي والقمة الفرانكفونية السادسة عشرة التي عُقدت في مدغشقر في الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

١٠ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الدورة الاستثنائية الثامنة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في ليرفيل. وأعرب المشاركون عن دعمهم لمبادرة الوساطة التي يقودها الاتحاد الأفريقي، بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، بين الحكومة والجماعات المسلحة. وفي البيان الذي تم اعتماده، دُعيت الجماعات المسلحة إلى إلقاء أسلحتها والانضمام إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن التي بدأها الرئيس.

باء - الحالة الأمنية

١١ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة في أعمال العنف، بما في ذلك حوادث متفرقة في بانغي وهجمات ضد حفظة السلام، اقترنت مع ازدياد تواتر وحدة الاشتباكات بين الجماعات المسلحة خارج العاصمة.

١٢ - وفي الفترة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر، شرد ٥٣ ٠٠٠ شخص خلال الاشتباكات بين الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والاتحاد من أجل السلام في جمهورية

أفريقيا الوسطى في بريا، وبين ائتلاف سيليكسا السابق وجماعات ”أنتي بالاكّا“ في كاغا باندورو. وكان هذا العنف في كثير من الحالات متولّدا عن التصارع السلطة ضمن الجماعات المسلحة وفيما بينها، وعن المحاولات الرامية إلى السيطرة على المناطق الغنية بالموارد وحركات الترحال الموسمي. وعلاوة على ذلك، فإن الجماعات المسلحة استغلت التوترات الطائفية، ولا سيما في وسط البلد، مما أدى إلى تفاقم الانقسامات الطائفية، الأمر الذي تسبب في كثير من الأحيان بعرقلة جهود المصالحة التي بدأت تُبذل مؤخرا.

١٣ - وتدهورت الحالة الأمنية في بانغي في تشرين الأول/أكتوبر في أعقاب قتل جندي من أفريقيا الوسطى في الدائرة الثالثة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر. وولّد حادث القتل الذي وقع في حي PK5 ذي الأغلبية المسلمة عمليات قتل انتقامية يُزعم أنها تمت على يد جنود غير منضبطين من أفريقيا الوسط وأعضاء في جماعات الدفاع الذاتي وجناة مجهولين، وأسفرت عن مقتل ثلاثة أفراد من طائفة فولاني العرقية واختفاء ١٤ من المدنيين، مما أفضى إلى مقتل أكثر من ١١ فردا من كلتا الطائفتين. وأخرجت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ١٣٥ من المسلمين الذين تقطّعت بهم السبل في أجزاء تسيطر عليها أجواء عدائية من العاصمة، وسيّرت دوريات بالتنسيق مع قوات الأمن الوطنية وأنشأت مواقع ثابتة في أماكن استراتيجية، مما أسهم في تهدئة الحالة.

١٤ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، قاد جيرفيز لاكوسو، وهو أحد زعماء المجتمع المدني، مظاهرات عنيفة في بانغي تدعو إلى رحيل البعثة، ورفع حظر توريد الأسلحة التي فرضته الأمم المتحدة، وإعادة انتشار القوات المسلحة الوطنية. ونُظمت هذه المظاهرات بدعم من بعض الجهات السياسية الفاعلة والعناصر المسلحة. وأقام المتظاهرون حواجز ورشقوا مركبات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بالحجارة. وأسفر إطلاق النار وتفجيرات القنابل عن مقتل أربعة أشخاص. وتم تقييد حركة موظفي الأمم المتحدة لمدة ٤٨ ساعة، بينما قامت البعثة بتفكيك الحواجز وتأمين المناطق الاستراتيجية. وفي حادث منفصل وقع في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل اثنان من قادة جماعات الدفاع عن النفس في حي PK5، وهما عبدول دندا وعيسى كابي (المعروف باسم ”50/50“) في أعمال عنف دارت بين الجماعتين.

١٥ - وفي شمال غرب البلد، ازدادت الأنشطة الإجرامية بسبب التنافس بين الجماعات المسلحة للسيطرة على أنشطة الترحال الموسمي وسوق الماشية، مما فاقم سوء الحالة الإنسانية وأدى إلى تعطيل المبادرات الإنمائية. واشتبكت جماعة العودة والمطالبة وإعادة التأهيل مرارا مع عناصر ميليشيات ”أنتي بالاكّا“ في محيط بوكارانغا وكوي ونديم في مقاطعة أوهام - بندي. وردا على ذلك، قامت البعثة بتعزيز وجودها في بوكارانغا وكوي في أواخر أيلول/سبتمبر.

وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت عناصر من ميليشيات "أنتي بالاكا" النار على حفظة السلام التابعين للبعثة في ماكونزي والي، على مسافة ٢٠ كيلومترا إلى الجنوب من كوي، وسرقوا الذخائر والوقود والمال. وأيضا في مقاطعتي أوهام - بيندي وأو هام، احتدمت التوترات بين الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى المناصرة لجماعة الثورة والعدالة والجماعات المنتسبة لميليشيات "أنتي بالاكا" حتى بلغت ذروتها مع اندلاع اشتباكات عنيفة في الفترة بين ١١ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر في مناطق بوزوم وغوزي وباوا، مما اضطر سكان ٢٥ قرية إلى الفرار منها. وفي ٥ في كانون الثاني/يناير، قامت عناصر يشتهب في انتماؤها إلى ميليشيات "أنتي بالاكا" بمهاجمة قافلة تابعة للبعثة كانت ترافق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في مقاطعة أو هام بندي، مما أسفر عن مقتل أحد حفظة السلام.

١٦ - واستمر العنف بين ائتلاف سيليكسا السابق وفصائل "أنتي بالاكا" في الجزء الأوسط من البلد. ودفع قتل أحد عناصر ائتلاف سيليكسا السابق في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر في كاغا باندورو بعدة مئات من عناصر الائتلاف إلى شن هجوم انتقامي على مخيم للمشردين داخليا وتنفيذ أعمال انتقامية عنيفة ضد الأحياء ذات الأغلبية المسيحية، مما أسفر عن مقتل ٣٨ مدنيا و ١٢ من مقاتلي الائتلاف على أقل تقدير. وأحرقت عدة منازل تعود ملكيتها لموظفي الأمم المتحدة الوطنيين والسلطات المحلية، كما نهب على الأقل مكتبان تابعان لمنظمات دولية غير حكومية وللأبرشية. والتمس نحو ١٩ ٠٠٠ مدني ملاذا بالقرب من قاعدة البعثة والمطار. ومنذ ذلك الحين، ظلت الحالة متوترة، رغم أن عدد المشردين داخليا قد انخفض قليلا.

١٧ - وارتفعت حدة التوتر بين الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وفصائل "أنتي بالاكا" في مقاطعة أو اكا. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، في قرية بيلينغو، قام عناصر يُزعم أنهم ينتمون إلى الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بقتل ستة من عناصر الدرك كانوا يحققون في جرائم غير ذات صلة منسوبة إلى الجماعات المسلحة. وقام عناصر من فصائل "أنتي بالاكا" بإطلاق النار على حفظة السلام التابعين للبعثة على طول مساري بامباري - غريماري - سيوت وسيوت - ديكوا في ثمانية حوادث منفصلة، مما أدى إلى إصابة تسعة من حفظة السلام.

١٨ - وهاجمت عناصر الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى مواقع تابعة لاتحاد الوطنيين الكونغوليين في بريا، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، وجاء هذا الهجوم إلى حد كبير ردا على توسع الاتحاد في المناطق الخاضعة لسيطرة الجبهة، والتنافس على الموارد الطبيعية، ورفض الاتحاد الانضمام إلى حركة إعادة توحيد ائتلاف سيليكسا السابق. وأسفر الهجوم الأولي التي شنته الجبهة ضد حي فولاني في غوبولو والمجمعات الانتقامية في بريا عن مقتل ٩٣ فردا،

وتشريد نحو ١٣ ٠٠٠ من المدنيين. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، نشرت البعثة قواتها لمنع الجبهة من شنّ مزيد من الهجمات على الحي، بينما أصرت الجبهة على انسحاب الاتحاد انسحابا كاملا من برّيا قبل خفض وجودها. وفاقمت الجبهة التوترات من خلال تبني خطاب قدّمت نفسها فيه باعتبارها جماعة من أفريقيا الوسطى وصوّرت اتحاد الوطنيين الكونغوليين على أنه مؤلف من عناصر أجنبية.

١٩ - كما أقامت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى تحالفات انتهازية مع الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى وعناصر ميلشيات "أنتي بالاكا" من أجل مهاجمة مواقع تابعة لاتحاد الوطنيين الكونغوليين بالقرب من بامباري، معقل الاتحاد. وفي الفترة بين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٠ كانون الأول/ديسمبر، انتقلت السيطرة على بلدة باكالالا، الواقعة إلى الشمال من بامباري على طول المسار المؤدي إلى مبريس، مرتين بين الجبهة والاتحاد. وتخضع البلدة حاليا لسيطرة الجبهة. وتشير الأعداد المؤقتة لضحايا القتال، التي يصعب التحقق منها، إلى مقتل ستة مدنيين، و ٩٥ من عناصر الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، و ٣٢ من عناصر اتحاد الوطنيين الكونغوليين، وجرح ١٩ مدنيا، و ٣٨ عنصرا من ائتلاف الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، و ١٧ من عناصر اتحاد الوطنيين الكونغوليين. واتخذت البعثة تدابير لحماية المدنيين في بامباري، بما في ذلك المدنيون من طائفة فولاني والمسلمون المشردون في حي بامباري المسيحي الذين استُهدفوا، كما اتخذت تدابير لكشف خطر النزاعات العنيفة في ضواحي البلدة والتصدي له. ووجهت البعثة أيضا تحذيرات قوية إلى كلا الطرفين من تداعيات أي محاولات لزعزعة الاستقرار في بامباري وضواحيها، مشددة على التزامها استخدام القوة لحماية المدنيين.

٢٠ - وفي شرق البلد، هاجم مقتحمون مجهولون قافلة للوقود كانت تسير بمرافقة البعثة في مقاطعة مبومو العليا في ٣ كانون الثاني/يناير، مما أسفر عن مقتل اثنين من حفظة السلام وجرح اثنين آخرين. وكان العدد الإجمالي للحوادث المنسوبة إلى جيش الرب للمقاومة هو ٢٢ هجوما و ١٠١ من حالات المدنيين المختطفين. ونُسبت بعض هذه الحوادث إلى جماعة الدكتور آشاي المنشقة التي يُزعم أنها تنفذ عملياتها خارج سيطرة قائد جيش الرب للمقاومة، جوزيف كوني. وتُتوقع زيادة في نشاط جيش الرب للمقاومة حتى نهاية موسم الجفاف في آذار/مارس وفي ضوء انخفاض وجود الجيش الأوغندي في نزاكو وسام - أواندجا، حيث سيطر جيش الرب للمقاومة على القواعد التي أحلتها قوات الدفاع الشعبية الأوغندية. وقد أعربت أوغندا عن اعتزامها سحب قواتها العاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى تحت رعاية فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي، رغم أن الجدول الزمني للانسحاب لا يزال مجهولا.

جيم - المصالحة

٢١ - اعتمد برنامج الحكومة الوطني للمصالحة والتماسك الاجتماعي في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ويوفر البرنامج التوجيه الاستراتيجي في مجالات مثل التماسك الاجتماعي، والعدالة الانتقالية، والحوار مع الجماعات المسلحة، وعودة المشردين داخليا واللاجئين وإعادة إدماجهم. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، أطلق الرئيس رسميا اللجان المحلية للسلام والمصالحة كجزء من الهيكل الأساسي للسلام. ويُتوقع أن تقوم هذه اللجان، التي اختارها المجتمعات المحلية، بحل النزاعات المحلية وتعزيز السلام من خلال الوساطة والحوار. وتعتمد الحكومة إنشاء لجان من هذا القبيل في جميع المقاطعات البالغ عددها ١٦ في عام ٢٠١٧.

٢٢ - وفي أعقاب أعمال العنف التي حصلت في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر في كاغا باندورو، ساعدت لجنة السلام المحلية المخصصة في خفض حدة التوتر عن طريق الحصول على تعهد من عناصر ميليشيا "أنتي بالاكا" وائتلاف سيليكاس السابق بالسماح بحرية الحركة للسكان. وفي الوقت نفسه، نُظِم احتفال رمزي للمصالحة بين المسيحيين والمسلمين أثناء قداس جرى في ملعب بانغي في ١١ كانون الأول/ديسمبر على شرف كاردينال بانغي الذي عُيِّن مؤخرا. وتمت في ١٣ كانون الأول/ديسمبر إعادة فتح مقبرة المسلمين في بانغي، التي كان قد أعيد فتحها في شباط/فبراير ٢٠١٦ ثم أُغلقت ثانية بعد التوترات التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر.

ثالثا - التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٣٠١ (٢٠١٦)

٢٣ - تمشيا مع الأولويات المحددة في القرار ٢٣٠١ (٢٠١٦)، استعرضت البعثة مفهومها لكفالة اتساق الجهود وتوحيدها. وبدأت البعثة أيضا بإعادة تنظيم مواقعها العسكرية والشرطية وعمليات نشر هذه القوات من أجل تعزيز قدرتها على التنقل وعلى الاستجابة، بما في ذلك من خلال خفض عدد قواعد التشغيل المؤقتة وتوليد قدرة احتياطية بحجم سرية في كل قطاع لتكملة الاحتياطيات الآلية والمحمولة جوا. وفي القطاع الغربي، أسهمت عملية إعادة التنظيم الأولية لنشر البعثة في إحكام السيطرة على حركة الجماعات المسلحة في مقاطعتي أوهم بيندي ونانا - مامبيري. وفي بانغي، بدأت البعثة في كانون الأول/ديسمبر عملية النقل التدريجي لواجبات الحراسة الثابتة إلى جهازَي الشرطة والدرك الوطنيين، فسَلِّمَت المهام الأمنية للمؤسسات الوطنية الست. وعلاوة على ذلك، ففي أعقاب الاضطرابات التي شهدتها شهرا أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر في بانغي والمقاطعات، أنشأت البعثة

والسلطات الوطنية آليتين لتعزيز تبادل المعلومات والتنسيق بين البعثة وقوات الدفاع والأمن الداخلي الوطني.

٢٤ - وزادت البعثة من استخدامها للاتصالات الاستراتيجية، بما في ذلك من خلال إذاعة Guira-FM التابعة لها، التي تصل تغطيتها إلى كافة أنحاء البلد. وعقدت أيضا ٢٥ مناسبة إعلامية ضمت أكثر من ٢٥ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم ممثلو السلطات المحلية والجماعات المسلحة والأحزاب السياسية والمنظمات النسائية والشبابية والزعماء الدينيون من أجل تعزيز التعايش السلمي.

ألف - الأولويات المباشرة

حماية المدنيين

٢٥ - ساعد أخذ البعثة بنهج استباقي في عمليات الانتشار وتحديد الوضعيات، إلى جانب تعزيز التخطيط التشغيلي المتكامل وآليات التنسيق، في منع أو تخفيف أثر العنف على المدنيين. كما أن الآليات المحسنة لإدارة الأزمات ساعدت البعثة على تعظيم جهودها في مجال الحماية، إذ استُرشد بها على سبيل المثال في تحديد مواقع نقاط التفتيش والمناطق العازلة ومناطق الدوريات النشطة أثناء الاشتباكات بين ائتلاف الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى واتحاد الوطنيين الكونغوليين في بريا. وساعد ذلك على احتواء العنف ومكن الجهات الفاعلة الإنسانية من تلبية احتياجات أشد الفئات ضعفا.

٢٦ - ودعما للجهود الرامية إلى الحد من العنف المرتبط بالترحال الموسمي، قامت الحكومة، بمساعدة الأمم المتحدة والشركاء غير الحكوميين، بوضع خطة تنفيذية وإنشاء لجان محلية لمنع النزاعات في مناطق التوتر التقليدية في مقاطعات بامينغي - بانغوران، ونانا - مامبيري، وأوهام. ومنذ كانون الأول/ديسمبر، قامت قوة البعثة بتسيير دوريات بعيدة المدى على طول ممرات الهجرة وحافظت على وجودها في المناطق الساخنة الرئيسية.

٢٧ - وتم نشر ما مجموعه ٢٣ من أفرقة الحماية المشتركة لوضع خطط للحماية استجابة للإنذارات الواردة، ومعظمها ردا على العنف المرتبط بالترحال الموسمي أو أنشطة الجماعات المسلحة. كما قدمت البعثة تدريبا على حماية المدنيين إلى العناصر العسكرية والشرطية الجديدة. وتصدت البعثة، من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، للمخاطر التي تشكلها الذخائر غير المنفجرة عن طريق التصرف في ٤٣٠ ١٢٢ من طلقات الذخيرة والأجهزة المنفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وتوفير التوعية بالمخاطر إلى ٩٩ ٨١٠ من المستفيدين.

تعزيز وحماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

٢٨ - وثقت البعثة ٥٨٢ من حوادث انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة ضد ٨٧٢ من الضحايا، بما يشمل ٥٤٨ من الرجال، و ١١٧ من النساء، و ٩٢ من الأطفال، و ١١٥ من الضحايا الآخرين الذين لم يتسن التحقق من سنهم وجنسهم. وشكلت عمليات القتل التعسفي، والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، والاعتقال والاحتجاز التعسفيان، وعمليات الاختطاف غالبية الانتهاكات. ويُزعم أن الجماعات المسلحة التالية تتحمل مسؤولية ٢٨٣ حالة من الانتهاكات: ميليشيات "أنتي بالاكا" (٦١)، وفصائل تحالف سيليكسا السابق (١٨٩)، وجيش الرب للمقاومة (١٦)، وجماعة الثورة والعدالة (١٢)، وفصيل العودة والمطالبة وإعادة التأهيل (٥). وأسفر القتال بين التحالف الذي تقوده الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى واتحاد الوطنيين الكونغوليين في بريا وفي مقاطعة أواكا عن زيادة حادة في أعداد الوفيات في صفوف المدنيين. وتلقت البعثة تقارير تفيد بأن كلا الجماعتين ارتكبتا عمليات قتل استهدفت المدنيين المشتبه في تعاونهم مع الجماعة المعارضة. ونُسب إلى قوات الأمن الوطني ارتكاب ١٨٤ من انتهاكات حقوق الإنسان، نصفها عمليات احتجاز تعسفي و/أو مطول ارتكبتها دائرة التحقيقات والاستخبارات التابعة للدرك (٥٣) ووحدات أخرى تابعة للدرك (٤٠).

٢٩ - وقامت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان برسم خريطة لحصر أخطر انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكبة منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، لُيُستَرشد بها في الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك عمل المحكمة الجنائية الخاصة ووضع استراتيجية للعدالة الانتقالية. وفي موازاة ذلك، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، نشرت البعثة تقريرها الدوري الثاني عن حالة حقوق الإنسان، وهو يغطي الفترة من ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦.

٣٠ - وواصلت منظومة الأمم المتحدة تطبيق سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وتمت الموافقة على ٢٢ طلباً من أصل ٢٩ من طلبات تقديم الدعم إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة، مع التوصية باتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف المخاطر عند الاقتضاء.

٣١ - وأجرت البعثة ١٢ دورة تدريبية للتوعية بحقوق الإنسان لفائدة ٧٦٠ من المشاركين من الحكومة والمجتمع المدني (٢٥٦ من النساء و ٥٠٤ من الرجال) وكذلك لفائدة ١٠٠ على الأقل من عناصر اتحاد الوطنيين الكونغوليين، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، وميليشيات "أنتي بالاكا".

العنف الجنسي المتصل بالتزاع

٣٢ - تلقت البعثة ٤٢ تقريراً عن العنف الجنسي المتصل بالتزاعات، تشمل ٢٥ من النساء و ١٧ من الفتيات. ومن هذه الحالات، هناك ٣٥ حالة تنطوي على اغتصاب، وسبع حالات تنطوي على محاولات اغتصاب واعتداء جنسي. وارْتُكِب ١١ حادثاً من أصل ٣٥ من حوادث الاغتصاب من جانب أكثر من جانب. وشملت ٣٢ حالة من أصل ٤٢ من الحالات عناصر من ائتلاف سيليكسا السابق، وأربعة رعاة مسلحين من طائفة فولاني، واثنين من عناصر ميليشيات "أنتي بالاكسا"، وأربعة عناصر يُجهل انتماءؤها. وتقوم البعثة حالياً بالتحقيق في التقارير الإضافية الواردة عن حالات مزعومة من العنف الجنسي والجنساني ارتُكبت خلال أعمال العنف التي وقعت في كاغا باندورو في تشرين الأول/أكتوبر، تلقت على إثرها ٣٢ من الضحايا المساعدة من الشركاء في مجال العمل الإنساني.

٣٣ - وعيّنت الحكومة ٢٩ من ضباط الشرطة الوطنية والدرك، إلى جانب طبيين واثنين من موظفي الشؤون الاجتماعية، في وحدة متخصصة تابعة للشرطة الوطنية مكلفة بالتصدي للعنف ضد المرأة والطفل. وقام كل من البعثة وفريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات التزاع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم تدريب هذه الوحدة على أساليب التحقيق.

الأطفال والتزاع المسلح

٣٤ - واصلت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ أعمال التحقيق من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة. وقد قُتل ١٥ طفلاً خلال الاقتتال الذي جرى في كاغا باندورو وبريا ومنطقة بامباري، وهو ما مثل زيادة حادة عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي الحمل، شوّه ١٤ طفلاً، واغتُصبت ١٢ فتاة، واختُطف ٢٠ طفلاً، وتم احتلال ونهب ثلاثة مستشفيات و ١٠ مدارس. وهرب ما مجموعه ١٤ طفلاً من جيش الرب للمقاومة. وشهدت الفترة زيادة كبيرة في حوادث قتل الأطفال، وحالات الهرب من جيش الرب للمقاومة، والحوادث التي استُهدف فيها العاملون في مجال المساعدة الإنسانية.

٣٥ - وواصلت البعثة تفاعلها مع الجماعات المسلحة والمجتمع المدني من أجل فصل الأطفال عن الجماعات المسلحة والحد من تعرضهم لخطر التجنيد في صفوفها. وأفضت هذه المساعي إلى قيام جماعات أنتي بالاكسا بتسليم ١٠٨٥ طفلاً إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). ولم يُفرج عن أي أطفال من جماعات ائتلاف سيليكسا السابق، وهو ما يرجع

بدرجة كبيرة إلى تحدّد الاقتتال بين هذه الجماعات. ويسّرت البعثة إنهاء احتلال الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى الذي دام أربعة أشهر لمدرسة زوكومبو في مقاطعة نانا - مامبيري في ٣ في تشرين الأول/أكتوبر. وأفضت جهود الدعوة التي بذلتها البعثة واليونيسيف إلى إخلاء الجماعات المسلحة المدارس التي كانت تحتلها في باكالا وبودجومو وميريس وموروبو.

باء - الحد بشكل مستدام من وجود الجماعات المسلحة وما تشكّله من تهديد

دعم المصالحة وبسط سلطة الدولة

٣٦ - واصلت البعثة بذل مساعيها الحميدة من أجل بناء الثقة بين جميع أصحاب المصلحة وتشجيع الحكومة على تولّي المسؤولية الكاملة عن عملية السلام. وانصبّ تركيز البعثة على تشجيع ودعم عملية الحوار التي تقودها الحكومة على ثلاثة مسارات، ألا وهي: الجماعات المسلحة، والجهات المنتمية لجمهورية وسط أفريقيا على الصعيدين المحلي والوطني، والبلدان المجاورة.

٣٧ - وعقب زيارة الرئيس إلى كاغا باندورو في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، قام نائب ممثلي الخاص ووفد يضم أربعة وزراء حكوميين بزيارة كوي وبوكارانغا في كانون الأول/ديسمبر لمعالجة مسألة أعمال العنف المتصلة بالترحال الموسمي. وفي كانون الأول/ديسمبر أيضاً، يسّرت البعثة الجهود المبذولة من ثمانية برلمانيين للتصدي للزراعات وأعمال العنف المحلية في دوائرهم.

٣٨ - وبدعم من صندوق بناء السلام وصندوق الأمم المتحدة للسكان، قامت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإصلاح البنى التحتية العامة في المناطق النائية، إلى جانب عيادتين للولادة في مقاطعتي نانا غريبيزي وأوهام - بندي. وواصلت البعثة واليونيسيف دعم عملية إعادة نشر المعلمين في المناطق النائية. وبينما تسبّب تدهور الحالة الأمنية في بطء إعادة نشر القضاة خارج بانغي، درّبت البعثة موظفي المحاكم والقضاة في بانغي وقدمت لهم المشورة التقنية. وفي كانون الأول/ديسمبر، أطلقت البعثة نشاطاً لتدريب ٢٤٥ من الزعماء المحليين في بانغي لتعزيز المصالحة والقدرة على التكيف. وكذلك قامت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، بدعم من صندوق بناء السلام، بمساعدة السلطات المحلية في بانغي وبامباري وبوار وبريا وكاغا باندورو على تنفيذ الأنشطة المدرة للدخل بالاقتران مع التوعية بمفهوم التعايش السلمي لأكثر من ١٣ ٠٠٠ من الشباب المسيحي والمسلم.

دعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن

٣٩ - يسّرت البعثة الاجتماعات الثلاثة الأولى للجنة الاستشارية لمتابعة أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وعلى إثر اعتماد الاستراتيجية الوطنية، ناقشت اللجنة تنفيذ البرنامج المرتبط بها، بما في ذلك إدماج المقاتلين السابقين المستوفين للشروط في القوات النظامية الوطنية.

٤٠ - وواصلت البعثة تنفيذ برامج ما قبل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وبرامج الحد من العنف المجتمعي لتشجيع العناصر على ترك الجماعات المسلحة وللحد من التوترات الطائفية. ويشارك ما مجموعه ٢٧٩ ٤ مقاتلاً (٥٤٥ ٣ من الرجال و ٧٣٤ من النساء) في الأنشطة ذات الصلة في ثمانية مواقع، في إطار أنشطة لدفع النقود مقابل العمل والتدريب المهني وتوزيع الأغذية، إلى جانب أنشطة توعوية أسبوعية. ويتم استبعاد المقاتلين الذين يعودون إلى المشاركة في الأعمال العدائية.

٤١ - ويشارك في مشروع التصدي للعنف المجتمعي في باوا بمقاطعة أوهايم - بندي، الذي تنفذه البعثة في شراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، ٣٤٠ ٦ مستفيداً من أصل ٧ ٠٠٠ شخص مستهدف، بواقع ٤٨٦ ٤ عضواً في الجماعات المسلحة و ١٨٥٤ ١ من أهالي المجتمعات المحلية، ومن بينهم ١٣٩ ١ امرأة. وقد شارك إلى الآن في برنامج الحد من العنف المجتمعي في بانغي، الذي أطلقت البعثة بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر بهدف توفير التدريب المهني، ٥٤٣ ٥ مستفيداً، من بينهم ٤٠ امرأة، من أصل ٣ ٠٠٠ شخص مستهدف.

دعم عملية إصلاح قطاع الأمن

٤٢ - واصلت البعثة تقديم التوجيه الاستراتيجي والتقني إلى اللجنة الوطنية المكلفة بصياغة الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن استناداً إلى السياسة الأمنية الوطنية التي اعتمدت في تشرين الثاني/نوفمبر. وتم في كانون الأول/ديسمبر وضع الصيغة النهائية للجزء الأول من الاستعراض الذي يقوده البنك الدولي للإنفاق العام، وهو الجزء المتعلق بالإدارة المالية العامة للمؤسسات الأمنية.

٤٣ - وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، اختتمت بعثة التدريب العسكري التابعة للاتحاد الأوروبي التدريب العملي لأول سرية مشاة مؤلفة من ١٧٥ جندياً. وأنجزت البعثة إصلاح الفصول الدراسية والثكنات في معسكر كاساي في بانغي، وأنجزت تشييد ١٠ مستودعات

للأسلحة، إلى جانب إعادة تدريب ٥٤ من ضباط الصف وتدريب ٢٨ جندياً. وقد علّقت السلطات الوطنية عمليات التحقق من هويات أفراد الجيش وتسجيلهم.

٤٤ - ودعمت البعثة الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة بناء القدرات والتطوير للشرطة والدرك (انظر الفقرة ٦ أعلاه). وساعدت البعثة السلطات في إعداد حملة للتوعية على نطاق البلد بأكمله واستراتيجية اتصالات بهدف اختيار وتعيين ٢٥٠ من ضباط الشرطة و ٢٥٠ من أفراد الدرك خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧. وقامت وزارة الداخلية، بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق بناء السلام، بالتحقق من ٧١ من أفراد الدرك و ٣١٥ من أفراد الشرطة وتسجيلهم، ليصل مجموع المسجلين حتى الآن إلى ١ ٩٤٥ من أفراد الدرك و ١ ٤٦٩ من ضباط الشرطة. وواصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم عملية إصلاح أكاديمية الشرطة، وقامت بنشر فريق شرطي متخصص لبناء القدرات الوطنية في مجال علم الأدلة الجنائية.

دعم سيادة القانون وجهود مكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك من خلال تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة

٤٥ - في سبيل دعم سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب، قدمت البعثة المساعدة التقنية وبناء القدرات والدعم لتفعيل المحكمة الجنائية الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت البعثة بإلقاء القبض على ٨٤ من المتهمين بارتكاب الجرائم، ومن بينهم ١٨ أُلقت القبض عليهم في إطار ولايتها المتعلقة باتخاذ التدابير المؤقتة العاجلة.

٤٦ - أثارت بعض القرارات الصادرة في أيلول/سبتمبر عن المحكمة الجنائية في بانغي، ومن بينها تلك التي أدّت إلى الإفراج عن متهمين بارزين مثل أوبين يانويه وجوناثان فابريس، شكوكاً حول نزاهة المحاكم العادية وقدرتها على نظر قضايا الجرائم الخطيرة. وواصلت البعثة إسداء المشورة بشأن التحقيقات المستمرة بخصوص أكثر من ٢٠ من المشتبه بتورطهم في جرائم خطيرة، ومن بينهم المنظمون المفترضون لأعمال العنف التي وقعت في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر في بانغي، وجان - فرانسيس بوزيزي، وزير الدفاع السابق.

٤٧ - وقد أحرز تقدم كبير في تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة، بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك في إطار جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون المتصلة بمجالات الشرطة والعدالة والسجون في حالات ما بعد النزاع وغيرها من حالات الأزمات، ومن الشركاء الثنائيين. ونُشرت اختصاصات القضاة الوطنيين في ٩ كانون الأول/ديسمبر. وقد أوشكت لجنة اختيار الأعضاء الدوليين في المحكمة، التي أنشأها ممثلي الخاص، على إتمام عملية اختيار المدعي الخاص وغيره من القضاة الدوليين. وقد خصصت الحكومة مبنى

للمحكمة وآخر لضباط الشرطة القضائية، بينما وضعت البعثة خطة لتأمين الموظفين والمنشآت. وقد وُضع مرسوم بإنشاء لجنة اختيار ضباط الشرطة القضائية في صيغته النهائية في تشرين الثاني/نوفمبر، وهو في انتظار موافقة السلطات الوطنية. وفي حين أن تمويل الأشهر الـ ١٤ الأولى من عمل المحكمة مغطى بالكامل تقريباً، تظل هناك فجوة في تمويل المحكمة خلال باقي فترة ولايتها الممتدة لخمس أعوام.

٤٨ - وقد فصلت المحاكم المتنقلة في أكثر من ١ ٥٦٠ قضية مدنية في بوار بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة. ونُظمت ثاني دورات المحاكمات الجنائية منذ عام ٢٠١٥ في بانغي بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة، وتم خلالها الفصل في ٥٢ ملف قضية بلغ عدد المتهمين فيها ٩٥. وتم في ثلاث من قضايا العنف الجنسي محاكمة المتهمين بتهمة الاغتصاب وصدرت فيها أحكام إدانة.

٤٩ - وقامت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتجديد السجون في بانغاسو وبيريراتي وبيمبو ونغاراغبا، بما في ذلك ملحق كامب دي رو، خلال الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ ونهاية الفترة المشمولة بالتقرير. واستمر أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في توفير الأمن في ثمانية سجون، بما في ذلك في نغاراغبا وكامب دي رو في بانغي. وتقوم البعثة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بدعم خطة لترع الصفة العسكرية عن السجون. ونُشر موظفو سجون مقدّمون من الحكومات في تسعة مواقع لدعم الإدارة الوطنية للسجون من خلال مشاريع لبناء القدرات. وهناك ما مجموعه ٦٠ من هؤلاء الموظفين منتشرون في كامب دي رو ونغاراغبا لتقديم الدعم النشط على صعيد التعامل مع حوادث السجون. وفي بعض المناطق، يتم الإفراج عن الأشخاص المشتبه في ارتكابهم للجرائم بعد فترة احتجاز وجيزة من قبل قوات الأمن الداخلي بسبب عدم فعالية نظام العدالة الجنائية. وتطبق الجماعات المسلحة في كثير من الحالات نظم عدالة موازية في المناطق التي تسيطر عليها.

إدارة الموارد الطبيعية

٥٠ - تقوم السلطات الوطنية، بدعم من البعثة، بوضع استراتيجية للحد من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها. وقامت عملية كيمبرلي بزيادة "المناطق الممتثلة" على صعيد تجارة الماس لتشمل بودا وكارنو ونولا في مقاطعة بيريراتي. وقامت السلطات الوطنية أيضاً، بدعم من البعثة، بزيارة مناطق ومواقع التعدين الرئيسية في بامباري وبريا ونديلي ونزاكو وسام - أواندجا لاستعراض تنفيذ متطلبات عملية كيمبرلي، على أمل أن يتم إعلان المناطق الإضافية مناطق خالية من النزاع ومن الاتجار غير المشروع وأن يكون هناك

وجود لسلطة الدولة بالقدر الذي يضمن عدم وصول عائدات الماس إلى أيدي الجماعات المسلحة.

جيم - تنسيق المساعدة الدولية واتفاق المشاركة المتبادلة

٥١ - تم تحديد الهيكل المؤسسي لتنفيذ ورصد وتقييم إطار المشاركة المتبادلة والخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام في مرسوم رئاسي صدر في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وسُيُنشأ مجلس استشاري ليقوم بدور المنتدى للحوار والنقاش السياساتي الرفيع المستوى بين الشركاء الوطنيين والدوليين بشأن الجوانب الحرجة لكل من الإطار والخطة.

٥٢ - وقام كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي بدعم الحكومة في وضع الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، مع قيام هذه الجهات في الوقت ذاته بمواءمة التمويل الإنساني والإنمائي لضمان تحقق التكامل بين عناصر التمويل المختلفة. ومن خلال مشاورات مستفيضة، بما في ذلك مع ٧٢٠ من قيادات المجتمع المدني النسائية والشبابية، جرى تحديد ثلاث ركائز للخطة، ألا وهي: تعزيز السلام والأمن والمصالحة؛ وتحديد العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة؛ وتيسير الانتعاش الاقتصادي.

رابعا - الحالة الإنسانية

٥٣ - ازداد تدهور الحالة الإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يزال نصف سكان جمهورية أفريقيا الوسطى البالغ عددهم ٤,٦ ملايين نسمة حسب التقديرات يعتمدون على المساعدات الإنسانية. وارتفع عدد المشردين داخليا بنسبة ١٨ في المائة، ليصل مجموعهم إلى ٤١١ ٧٨٥ شخصا. ولم يطرأ أي تغيير على عدد اللاجئين في البلدان المجاورة الذي ظل يبلغ ٤٧٤ ٨٤٨ شخصا. ويواجه نحو مليوني شخص مشكلة انعدام حاد في الأمن الغذائي، ويعكس هذا الرقم زيادة كبيرة مقارنة مع الرقم المسجل في عام ٢٠١٤ الذي بلغ ١,٤ مليون شخص. وفي بانغي، قدّم الشركاء في المجال الإنساني الدعم لخطة تقودها الحكومة تهدف لإعادة ٢٨ ٠٠٠ من المشردين داخليا الموجودين في موقع مطار موكو، مما سمح بعودة حوالي ١٥ ٠٠٠ شخص إلى أماكنهم الأصلية (لا سيما في بانغي) بحلول ١٣ كانون الثاني/يناير. وبسبب انعدام الأمن في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة والتحديات التي تعوق التنقل، اضطرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى تغيير موقع مخيم بامبوتي للاجئين الذي يستضيف حوالي ٥ ٠٠٠ لاجئ من جنوب السودان، ونقله إلى أوبو في مقاطعة مبومو العليا. وفي العديد من المناطق، يزداد إيصال المساعدات الإنسانية

صعوبة. وفي بعض الأحيان، اضطرت المنظمات غير الحكومية الدولية إلى نقل الموظفين غير الأساسيين، بصفة مؤقتة، من بامباري، وباتانغافو، وبريا، وكاغا باندورو إلى بانغي، وهكذا اقتصرَت الأنشطة المضطلع بها في تلك المناطق على التدخلات لإنقاذ حياة الأشخاص فقط.

٥٤ - ولا تزال احتياجات مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى ومستويات التمويل المتاحة تسير في اتجاه عكسي: إذ لم يُجمع إلا ٣٦ في المائة فقط من المبلغ المطلوب في إطار خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦ وقدره ٥٣٢ مليون دولار. وقد أُجبرت بعض المنظمات الإنسانية على مغادرة البلد بسبب نقص التمويل، في حين عمدت منظمات أخرى إلى تقليص تغطيتها الجغرافية رغم الزيادة الكبيرة في الاحتياجات الإنسانية. ونتيجة لذلك، كان هناك في شهر تشرين الثاني/نوفمبر آلاف من المشردين الذين يعيشون على ربع الحصص الغذائية العادية. ودون زيادة في التمويل، ستتوقف المساعدات الغذائية المقدّمة إلى ١٥٠.٠٠٠ شخص ابتداءً من شهر شباط/فبراير، مما سيؤثر على ٧٠٠.٠٠٠ شخص يعتمدون على المساعدات التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، أصدر الرئيس نداء شخصياً لدعم المعونة الغذائية.

٥٥ - وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر في جنيف، قام منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية ووزيرة الشؤون الاجتماعية والمصالحة الوطنية بإطلاق خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧، وقدرها ٣٩٩,٥ مليون دولار. وأجرت مجموعة مديري الطوارئ في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وفريق الأمم المتحدة الإنمائي الإقليمي زيارة مشتركة إلى البلد خلال الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر حيث دعوا إلى تقديم المزيد من الدعم المالي، وإلى تعزيز حماية المدنيين والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق.

خامساً - التطورات الاجتماعية والاقتصادية

٥٦ - تباطأ معدل النمو الاقتصادي إذ بلغ ٤,٥ في المائة في ٢٠١٦، مقارنة بـ ٥,٢ في المائة حسب التوقعات وذلك بسبب انعدام الأمن. أما معدل التضخم الذي يُقدَّر بـ ٥,١ في المائة فقد كان أعلى من التوقعات السابقة، ويعزى ذلك أساساً إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، اعتمدت الجمعية الوطنية ميزانيةً تكملية لزيادة حصيلة الإيرادات الوطنية وتسديد الأجور والمتأخرات لدفع المعاشات التقاعدية وإنشاء احتياطي من الميزانية لسنة ٢٠١٧ من أجل التخفيف من أثر تقلب المعونة الأجنبية. وفي كانون الأول/ديسمبر، وافق صندوق النقد الدولي على صرف مبلغ قدره ١٦,٨ مليون دولار في إطار التسهيل الائتماني الممدّد.

سادسا - تقييم الاحتياجات الانتخابية

٥٧ - عملا بالقرار ٢٣٠١ (٢٠١٦)، أُوفدت بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية إلى بانغي خلال الفترة من ١٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر من أجل تقييم أمور من بينها الأجواء السائدة؛ والإطار القانوني والمؤسسي الذي ينظم العملية الانتخابية؛ وقدرات الهيئة الانتخابية الوطنية ومختلف الجهات المعنية بالانتخابات واحتياجاتها، بهدف تقديم توصيات بشأن الدعم الانتخابي الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة.

٥٨ - وخلال التقييم الذي أجرته البعثة، تشاورت مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، وقد أعرب أصحاب المصلحة الوطنيون الرئيسيون بوضوح عن رغبتهم في إجراء انتخابات محلية في أقرب وقت ممكن. وخلصت البعثة إلى أن إجراء انتخابات محلية وتوسيع نطاق اللامركزية يمكن أن يساهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي تعزيز عمليات بناء السلام الأخرى. وبالمثل، فإن إحراز تقدم على مستوى الحوار والمصالحة، ونزع السلاح، وإصلاح قطاع الأمن والعدالة، وبسط سلطة الدولة على نطاق أوسع وعودة المشردين داخليا واللاجئين سيساعد على تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات محلية تشمل الجميع وتساهم في الحفاظ على السلام. ولهذا الغرض، ينبغي أن يشكل إجراء الانتخابات المحلية وإدخال إصلاحات لتحقيق اللامركزية جزءا لا يتجزأ من عمليات بناء السلام الأوسع نطاقا.

٥٩ - وخلصت البعثة إلى أن السلطات والهيئات الانتخابية الوطنية تواجه تحديات تقنية ومالية تقتضي من المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم، بسبل من بينها تعزيز قدرة الهيئة الانتخابية الوطنية والمساعدة على إجراء انتخابات محلية في نهاية المطاف. وحددت البعثة المجالات التالية التي تتطلب من الأمم المتحدة أن تواصل تقديم دعمها التقني والاستشاري وهي كما يلي: وضع إطار قانوني، وتكنولوجيا المعلومات، والتربية المدنية وتثقيف الناخبين، والتدريب، والعمليات والإمدادات اللوجستية، والاتصالات، والعلاقات الخارجية. ونظرا إلى أن الجدول الزمني للانتخابات لم يصدر بعد وإلى استمرار التحديات الأمنية، أوصت البعثة بأن تقدم الأمم المتحدة المساعدة الانتخابية على مراحل.

٦٠ - وسترکز المرحلة الأولى (حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧) على تقديم الدعم السياسي والمساعدة التقنية بهدف تعزيز قدرات الهيئة الانتخابية الوطنية في مجال التخطيط الاستراتيجي والتنفيذي. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ستواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى استغلال مشاركتها السياسية

ومساعيها الحميدة للترويج لإجراء انتخابات ذات مصداقية، مع تقديم الدعم المؤسسي للهيئة الانتخابية الوطنية ومساعدتها على بناء قدراتها من أجل وضع، في جملة أمور، جدول زمني للانتخابات؛ وميزانية واقعية للانتخابات؛ واستراتيجية لتسجيل الناخبين؛ وخطة لوجستية مفصلة؛ واستراتيجية علاقات خارجية شاملة، تتضمن معلومات للناخبين وحملة توعية للعموم؛ وآليات تشاور مع الجهات المعنية بالانتخابات. وستقدم البعثة المتكاملة المشورة أيضا إلى السلطات المختصة بشأن الإصلاحات الانتخابية التي ينبغي إدخالها. ولن يستوجب ذلك أي تغيير على ولاية البعثة المتكاملة، ولكنه سيتطلب توفير الموارد اللازمة لتقديم هذا الدعم. أما المرحلة الثانية، فستتضمن دعم السلطات الوطنية المعنية على تنفيذ مختلف الخطط، ولا سيما الخطط التقنية واللوجستية والأمنية، بدءا بتحديد الجدول الزمني الانتخابي. وأوصت البعثة أيضا بالإبقاء على آلية الأمم المتحدة للتنسيق الداخلي السابقة لتقديم المساعدات الانتخابية إلى السلطات الوطنية تحت سلطة ممثلي الخاص.

سابعاً - نشر البعثة

ألف - العنصر العسكري

٦١ - في ١٥ كانون الثاني/يناير، كانت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى قد نشرت ٣٧٠ ١٠ فردا عسكريا (أو ٩٦,٥ في المائة من القوام المأذون به البالغ ١٠ ٧٥٠ فردا)، موزعين على ١١ كتيبة مشاة، وسرية قوات خاصة، وعدة وحدات تمكينية، تشمل وحدة شرطة عسكرية، وأربع سرايا هندسية، وسرية نقل ثقيل، وثلاثة مستشفيات من المستوى الثاني، وثلاث سرايا إشارة، وثلاث وحدات طائرات عمودية، من بينها وحدة طائرات عمودية قتالية. ومثلت نسبة النساء ١,٥ في المائة من الأفراد العسكريين. وبدأ نشر قوة الرد السريع في ٩ كانون الثاني/يناير، في حين أن الجهود الرامية لتشكيل سرية هندسية إضافية ووحدة للمركبات الجوية غير المأهولة لا تزال متواصلة. وواصلت البلدان المساهمة بقوات تحسين معدات الوحدات التابعة لكل منها.

باء - الشرطة

٦٢ - في ١٥ كانون الثاني/يناير، كانت البعثة قد نشرت ١ ٧١٠ أفراد شرطة (أو ٨٢,٢ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٢ ٠٨٠ فردا)، وذلك بواقع ٣١٦ ضابط شرطة (أو ٧٩ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٤٠٠ ضابط)، وثمانين وحدات شرطة مشكلة ووحدين لدعم عمليات الحماية تضم ١ ٣٩٤ فردا (أو ٨٢,٩ في المائة من القوام المأذون به البالغ ١ ٦٨٠ فردا)، من بينهم ١٤٨ امرأة. وأوفد ما مجموعه ٧٨ ضابط شرطة إلى ١٠ مواقع

خارج بانغي، بينما نُشرت وحدة من وحدات الشرطة المشكلة الشمالي في بوار ووحدة أخرى في كاغا باندورو كان. ونُشرت مفرزات تابعة لوحدات الشرطة المشكلة بصفة مؤقتة في بريا وكاغا باندورو في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وتمثل النساء ٨,٦٦ في المائة من مجموع أفراد الشرطة.

جيم - الموظفون المدنيون

٦٣ - في ١٥ كانون الثاني/يناير، كانت البعثة قد نشرت ٢٤١ ١ موظفا مدنيا (أو ٧٢ في المائة من ملاك الموظفين المأذون به)، بواقع ٦١١ موظفا دوليا و ٤٢٧ موظفا وطنيا و ٢٠٣ من متطوعي الأمم المتحدة. ويعكس هذا العدد زيادة صافية في الوظائف المأذون بها تبلغ ١٢٩ وظيفة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وتمثل النساء ٢٥ في المائة من الموظفين المدنيين العاملين و ٢٢ في المائة من الموظفين الذي يشغلون وظائف رفيعة من الرتبة ف-٥ أو ما فوقها.

دال - اتفاق مركز القوات

٦٤ - بذلت الحكومة بعض الجهود من أجل حل المشاكل العالقة المتصلة باتفاق مركز القوات، بما في ذلك تأكيد الإعفاء من الضريبة على الوقود لسنة ٢٠١٧. وعلى الرغم من جهود الدعوة التي قامت بها البعثة، لم يتم بعد التوصل إلى حل بخصوص الاختلافات في تفسير المادة ٦٥ من اتفاق مركز القوات، التي تنص على الامتيازات والحصانات الممنوحة لبرامج وصناديق الأمم المتحدة الموجودة في البلد، وبخصوص بعض المشاكل الإضافية المتصلة بالاتفاق، بما في ذلك مسألة رد الضرائب المفروضة على الوقود التي سبق دفعها، ورسوم التسجيل السنوية على الإيجارات السكنية، والضرائب المفروضة على أفراد البعثة الذين يغادرون البلد ومعهم أجورهم ومكافآتهم.

ثامنا - سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٦٥ - لا يزال الموظفون المدنيون والأفراد النظاميون التابعون للأمم المتحدة يواجهون تهديدات ناجمة عن الجرائم والاضطرابات الاجتماعية والتزاع المسلح. وقد وقع ٨٦ حادثا أمنيا ألحقت أضرارا بـ ١١٠ موظفين مدنيين، من بينهم ٢٢ موظفا دوليا و ٣٨ موظفا وطنيا نُقلوا من بامباري وبريا إلى بانغي، بسبب أعمال القتال بين فصائل تحالف سيليكا السابق. وقُتل ثلاثة من حفظة السلام أثناء قيامهم بمهامهم وأصيب ١٤ منهم بجروح. وتعرضت المنظمات الإنسانية إلى ٣٦ حادثا. وخلال المظاهرات التي دارت في ٢٤ تشرين

الأول/أكتوبر في بانغي، تعرض خمسة من الموظفين المدنيين الدوليين لعمليات سطو مسلّح في أماكن إقامتهم.

تاسعا - سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

٦٦ - انخفض عدد الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك الجسيم مقارنة مع العدد المسجّل في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كان عدد الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين قد انخفض من ١٦ في الفترة السابقة إلى ستة، بينما انخفضت الأنواع الأخرى من سوء السلوك الجسيم من ١٠ إلى صفر.

٦٧ - وقام عضو مدرب في فريق الاستجابة الفورية بمهام لتقصي الحقائق وجمع أدلة في غضون ٧٢ ساعة بشأن أحدث خمسة ادعاءات تم الإبلاغ عنها. ولا يزال من الصعب تقديم المساعدة إلى الضحايا المزعومين لجرائم الاستغلال والانتهاك الجنسيين بسبب عدم وجود جهات دولية وحكومية تقدم مثل هذه الخدمات. وفي كانون الأول/ديسمبر، وبالتعاون الوثيق مع البلدان المعنية المساهمة بقوات وأفراد شرطة، أكمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التحقيق في العديد من الادعاءات المتعلقة بأعمال استغلال وانتهاك جنسيين وقعت في ديكونا في مقاطعة كيمو. وقد اطلعت البلدان المساهمة المعنية على تقارير التحقيقات التي أجراها المكتب من أجل إتمام التحقيقات الخاصة بها واتخاذ التدابير التأديبية المناسبة أو تدابير المساءلة الجنائية الملزمة، حسب الاقتضاء. ويمنع الأفراد الذين ثبت تورطهم في أعمال الاستغلال الجنسي أو الانتهاك الجنسي من المشاركة في عمليات حفظ السلام في المستقبل.

٦٨ - وتنفذ البعثة خطة عمل جديدة متعلقة بالانتهاك تحدد أدوار ومسؤوليات الأقسام التابعة للبعثة وأدوار ومسؤوليات شركاء الأمم المتحدة في مجال الوقاية والاستجابة وبناء القدرات فيما يتصل بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد وضعت البعثة أيضا مصفوفة تتبّع من أجل تحديد الثغرات في مجال مساعدة الضحايا.

عاشرا - الجوانب المالية

٦٩ - خصصت الجمعية العامة، بقرارها ٢٧١/٧٠، مبلغ ٩٢٠,٧ مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٢٤٣,٦ مليون دولار. وفي ذلك التاريخ، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ٨٠١,٧ مليون دولار. وسُددت تكاليف القوات ووحدات الشرطة

المشكلة. وسُددت أيضا تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

حادي عاشر - ملاحظات

٧٠ - تبين التطورات التي شهدتها جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الأشهر الأربعة الأخيرة أن البلد ما زال يواجه تحديات جسيمة على الرغم من الزخم الإيجابي الذي انبثق من اختتام عملية الانتقال السياسي. ومثل احتشاد المجتمع الدولي في مؤتمر بروكسل تعبيرا قويا عن روح التضامن الدولي. كما أن اعتماد خطط إصلاح رئيسية في مجالات مثل قطاع الأمن أو برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتكافؤ بين الجنسين، إضافة إلى التقدم المحرز في تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة، أعاد تأكيد التزام سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بالمضي قدما في هذه المساعي. بيد أن التصاعد الحاد في أعمال العنف منذ نهاية موسم الأمطار هو تذكير صارخ بحدود سلطة الدولة والدور الهدام الذي ما زالت الجماعات المسلحة متمادية في أدائه في البلد. وما لم تتحسن الحالة الأمنية ويُحرز تقدم ملموس في معالجة الأسباب الجذرية للتراع، فإن خطر خسارة المكاسب الهشة التي تحققت حتى الآن لا يزال خطرا حقيقيا للغاية.

٧١ - ولا بد من إنهاء القتال الدائر حاليا بين جماعتين مسلحتين من ائتلاف سيليك السابق، هما الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. فهذه الاشتباكات الطائشة التي يحرّكها الصراع على السلطة والتنافس على الموارد تلحق أضرارا جائرة بالمدنيين. فلذا أشجب جميع الاعتداءات على المدنيين وما يُرتكب على نطاق واسع من تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان وعمليات نهب المباني التابعة لوكالات المساعدة الإنسانية. فعلى الطرفين أن يعجلا بإلقاء أسلحتهما وأن ي دخلا في عملية حقيقية لنزع السلاح والحوار السياسي من أجل إعادة إحلال السلام. والبعثة بدورها ستستعين بكامل قدراتها في سبيل حماية المدنيين والحيلولة دون استمرار هذا القتال. وأدعو من يستطيع من القادة والمؤسسات في المنطقة على التأثير في الجماعات المسلحة إلى إقناع هذه الجماعات بإلقاء أسلحتها والانضمام على الفور إلى إطار الحوار الذي أنشأه الرئيس.

٧٢ - وقد أثار سخطي استمرار الاعتداءات على حفظة السلام المنتشرين في البلد لخدمة الشعب ومساعدته كي يجد مسارا نحو إحلال السلام والاستقرار في البلد. وأدين بشدة ما يتعرض له حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة من هجمات وعمليات قتل قد تشكل جرائم حرب، وأدعو إلى محاسبة الجناة.

٧٣ - وقد بعثت نهاية عملية الانتقال السياسي أملا شعبيا في التغيير وتوقعات كبيرة بتحقيق الاستقرار والتعافي. وأشيد بالرئيس لالتزامه بتحقيق سلام دائم. وأحث حكومته على مواصلة الوفاء بالوعود التي قدمها للجمهور في خطاب تنصيبه، ضمن إطار المشاركة المتبادلة والخطوة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. وعلى الحكومة، في ظل قدراتها المحدودة على بسط سلطة الدولة وتوفير فوائد ملموسة للسكان على الأمد القصير، أن تواصل الدعوة إلى السلام والحوار الشامل للجميع مع العمل بثبات على تعزيز الإصلاحات الإدارية والسعي إلى تحقيق المصالحة. وأحث جميع المؤسسات الحكومية على أن تعمل في إطار من التعاون على تنفيذ التوصيات الصادرة عن منتدى بانغي للمصالحة الوطنية، بما في ذلك التفاوض على وضع ميثاق اجتماعي جديد يؤلف بين أبناء البلد كافة. وسيتطلب هذا المسعى الذي يرمي إلى إشاعة روح التماسك الوطني إقامة علاقات متعمقة مع جميع المواطنين على مستوى القاعدة الشعبية.

٧٤ - وأثني على الرئيس لالتزامه المستمر بتعزيز الحوار الذي تقوده الحكومة مع الجماعات المسلحة. وستواصل الأمم المتحدة دعم عملية الحوار. فالاتفاق الذي تم التوصل إليه مع ١٢ من ١٤ جماعة مسلحة رئيسية بشأن استراتيجية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن هو اتفاق ذو أهمية بالغة. ولكن ينبغي ألا نتوهم أن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن سيكون حلا سحريا لتعزيز السلام وتناول التطلّعات البالغة والمشروعة لجميع الطوائف. وأحث الحكومة على أن تشرع على وجه السرعة في توسيع نطاق الحوار مع الجماعات المسلحة، بما يشمل استكشاف خيارات الإدماج في قطاع الأمن والمشاركة في إدارة الدولة، وعن طريق النظر في وضع الترتيبات الأمنية المؤقتة التي بدونها قد تفشل عملية نزع السلاح.

٧٥ - غير أن توسيع نطاق الحوار ينبغي أن يُستثنى منه منح العفو عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. فهذا العفو الشامل من شأنه أن يكرّس حالة الإفلات من العقاب ويقوّض الرغبة في تحقيق العدالة التي أعرب عنها في منتدى بانغي. وأرحّب بمشاركة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والشركاء الآخرين في تعزيز مبادرات الوساطة. ومما لا غنى عنه أن يكون من مرامي هذه المساعي كافة تدعيم السلطات الشرعية وعملية السلام التي تقودها الحكومة وذلك بضم الجماعات المسلحة التي لا تزال خارج هذه العملية. ويُدعى قادة بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية إلى دعم ما يبذله الرئيس من جهود لصالح تحقيق السلام والأمن لأجل أطول على امتداد حدودها المشتركة.

٧٦ - ويشكّل الدفع قدماً بجهود إصلاح قطاع الأمن شرطاً لازماً لمعالجة الأسباب الجذرية للتراع. وإنني أرحب بالتقدم الذي أُحرز في هذا الصدد من خلال اعتماد سياسة أمنية وطنية ونجاح بعثة التدريب العسكري التابعة للاتحاد الأوروبي في تدريب سرّية مشاة. ومما لا غنى عنه أن تكون مسألة تحويل السياسة الأمنية الجديدة إلى استراتيجية وطنية موضوع مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة كافة. وسيتعين أيضاً أن تنص هذه الاستراتيجية الوطنية على تدابير محددة لإنشاء قوات دفاع وطني وأمن داخلي احترافية تكون تمثيلية من الناحية العرقية ومتوازنة من حيث المناطق، بدءاً بالتحديد المقبل لضباط الشرطة وأفراد الدرك وتدريب وحدات عسكرية جديدة. وستعاون البعثة مع الاتحاد الأوروبي على دعم الجهود الوطنية المبذولة لضمان أن يسهم تدريب جيش أفريقيا الوسطى في الدفع قُدماً بخطة الاستقرار والمصالحة. وتُدعى الحكومة إلى كفالة استمرار عملية تصديق مؤهلات أفراد القوات المسلحة دون عوائق. وتمثل موافقة الرئيس على الخطة الخمسية لبناء قدرات أفراد الشرطة والدرك وتطويرهم مهنيًا خطوة أولى هامة. والبعثة، بصفتها الجهة الفاعلة الرئيسية في مجال إصلاح الشرطة والدرك، ستوفّر الدعم للجهود المبذولة لتجنيد ما لا يقل عن ٥٠٠ فرد من ضباط الدرك والشرطة وتدريبهم وانتشارهم. وسيكون من المهم أن يدعم الشركاء الدوليون جهود إصلاح قطاع الأمن بطريقة منسقة.

٧٧ - وإنني أشعر بالتفاؤل من التقدم المحرز صوب تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة. بيد أنه مما لا يثير نفس القدر من التفاؤل أوجه الانتكاس التي اكتنفت مساعي إعادة سيادة القانون والنظام القضائي الوطني إلى نصابهما، بسبب أعمال العنف الأخيرة التي أعاقتهما إلى حد كبير. ويجب أن نظل حازمين في جهودنا الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، بطرق منها إنشاء برنامج وطني لحماية المحني عليهم والشهود، إضافة إلى إقامة نظام للمساعدة القانونية. وأحث على وضع استراتيجية وطنية شاملة للعدالة الانتقالية للتصدي لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في الماضي وفي الحاضر. ويلزم مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز استقلال القضاء، ومواصلة الدفع قدماً بعملية إزالة الطابع العسكري عن جهاز السجون.

٧٨ - وإن إشاعة الإحساس بالانتماء المشترك بين مواطني أفريقيا الوسطى هو مبادرة متعددة الجوانب تتطلب تحلي الحكومة بروح الالتزام وقيامها باستثمارات على أمد طويل. ولا بد من السعي بنشاط إلى تحقيق المصالحة ورعايتها. وأرحب باعتماد استراتيجية المصالحة الوطنية. فتنفيذها سيتطلب قيادة يتحلى أصحابها بالتفاني في العمل، ويؤدون دوراً لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار والازدهاء في البلد، بما في ذلك عودة المشردين واللاجئين عودة مأمونة إلى ديارهم. وجميع المبادرات التي اتخذها النواب البرلمانيون دعماً للحوار والمصالحة الوطنيين هي

مبادرات جديدة بالترحيب. وإنني أحثهم على مواصلة تحسين الإطار التشريعي الذي يحدد أدوار المواطنين ومسؤولياتهم، إلى جانب تحسين قدرة المؤسسات على تنفيذ تدابير الحماية على قدم المساواة بمقتضى القانون. وفي هذا الصدد، تُدعى الجمعية الوطنية إلى دعم جهود المصالحة بأن تنظر في مشاريع القوانين الداعية إلى سنّ أعياد إسلامية، على النحو الذي أوصى به في منتدى بانغي، وفي صياغة جديدة لقانون الجنسية.

٧٩ - وأسفر مؤتمر بروكسل الذي عُقد في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر عن تعهدات بالتبرع تجاوزت ٢,٢ بليون دولار. فمظهر هذا التضامن يجسد التزام المجتمع الدولي بالتعلم من دروس الماضي وتجنّب العزوف عن المشاركة في وقت سابق لأوانه. وأحث الشركاء الدوليين على الوفاء بالتزاماتهم، التي بدونها سوف تتعثر المساعي المبذولة لاستدامة السلام. وتُشجّع بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية على مواصلة الاضطلاع بدور بناء بالتعاون على معالجة المسائل الأمنية المشتركة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالجماعات المسلحة والترحال الموسمي والاتجار بالأسلحة وتهريب الموارد الطبيعية.

٨٠ - وعلى الحكومة أن تعطي الأولوية للجهود المبذولة لتلبية الاحتياجات العاجلة للسكان بطريقة منصفة عن طريق توفير السلع والخدمات العامة. وإنني أحثها على اتخاذ التدابير اللازمة لتلبية احتياجات الشباب إلى الحصول على التعليم والعمل باعتبار ذلك حصنا لهم من الارتباط بالجماعات المسلحة ومن الوقوع في فخ الإحرام. ومن شأن تحقيق نتائج ملموسة في هذه المجالات أن يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز دينامية السلام والتنمية. فالاحتياجات هائلة والتوقعات لا بد من إدارتها، ولكن إحراز التقدم أمر ممكن. وأشدّد على أهمية تجنب مظاهر الفساد وممارسته، وأحث الحكومة على محاسبة الأفراد الضالعين في نهب الموارد العامة، بما في ذلك الموارد التي تعهدت بها الجهات المانحة لما فيه رفاه السكان. وعلى الحكومة والشركاء الدوليين الاستفادة بالكامل من إطار المشاركة المتبادلة وآليات المتابعة التي تنص عليها الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، وذلك لتعزيز التقدم المحرز في هذه المجالات، لأغراض منها تركيز الاهتمام على الأولويات الرئيسية التي يمكن بالاستناد إليها تعزيز القدرات المحدودة للدولة.

٨١ - ويساورني قلق بالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية. فنقص التمويل اللازم لجهود الاستجابة الإنسانية يهدّد بأن يؤدي إلى شبه توقّف تام للأنشطة الإنسانية الأساسية في الأسابيع القادمة. وتجنبنا لاستمرار تفاقم الحالة، مما قد يؤدي أيضا إلى تقويض الجهود المبذولة لإحلال السلام، يُحثّ المجتمع الدولي على المساهمة في خطة الاستجابة الإنسانية بصورة عاجلة وسخية.

٨٢ - وأود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس البعثة، بارفيه أونانغا - أنيانغا، لما أبداه بثبات من التفاني في العمل والتحلي بروح القيادة. وأقدر تقديراً بالغاً العمل الذي بذله أفراد البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في ظل بيئة صعبة. وأدين أيضاً بالامتنان لنائب ممثلي الخاص في وسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، فرانسوا لونسيني فال، على الدور الذي اضطلع به في هذه المنطقة دون الإقليمية دعماً لجمهورية أفريقيا الوسطى. وأتوجه بالشكر إلى الاتحاد الأفريقي، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وللجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والشركاء الدوليين، والمنظمات المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، على جهودها المستمرة المبذولة للعمل مع أبناء جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل مستقبل أفضل.

